الـرقـم ( )
التاريخ : / /

في اليوم العالمي لحقوق الطفل 2021م

اليمن: طفولة فى الجحيم

ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها:

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

منظمة سياج لحماية الطفولة

22 نوفمبر 2021م

المقدمة

مر اليوم العالمي للطفل 20 نوفمبر 2021 واطفال اليمن يعانون اسوء كارثة إنسانية كنتيجة مباشرة للحرب المحتدمة في اليمن منذ أكثر من سبع سنوات.

فالحرب التي اشتعلت بسبب تحرك جماعة أنصار الله "الحوثيين" من محافظة صعدة في أقصى شمال اليمن سنة 2013 وصولا إلى العاصمة عدن في أقصى جنوب البلاد وقبلها السيطرة على العاصمة السياسية للبلاد وتعطيل والاستيلاء على كافة مؤسسات الدولة في 21 سبتمبر 2014 ثم تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في 26 مارس 2015 وما تلا ذلك من اتساع دائرة الصراع وازدياد معدلات القتلى والمصابين والمشردين وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في ظل محدودية المساعدات الإنسانية.

بهذه المناسبة تقدم منظمة سياج لحماية الطفولة ورقة العمل هذه استجابة للدعوة الكريمة التي تلقتها من **"اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان"** المقامة في العاصمة عدن بتاريخ 22نوفنبر 2021م بعنوان "الانتهاكات الماسة بحقوق الطفل بين المسائلة والإفلات من العقاب".

نيابة عن الأخ احمد القرشي رئيس المنظمة يشرفني أن ألقي هذه الورقة أمامكم.

شاكرين لكم هذه الدعوة الكريمة متمنين أن تتعزز وتستمر الشراكة بين اللجنة وسياج بما يحقق حضوراً إيجابياً لنا جميعا في الدفاع عن حقوق الطفل وحمايتها.

الموضوع

عشرة آلاف طفل قتيل حسب آخر إحصاءات للأمم المتحدة في حين أن القتلى والمصابين حقيقة يتجاوز تلك الإحصائية إلى الضعف أو أكثر غير أن القدرة على الرصد والتحقق من جميع حالات القتل والإصابة البدنية كانت أقل بكثير من حالات الاعتداء سواء من قبل المليشيات المسلحة بمختلف تشكيلاتها أو طيران التحالف أو القوات الحكومية.

في المقابل فإن حصول الضحايا على العدالة والانصاف يكاد يكون منعدما حتى الآن وخاصة الأطفال ضحايا الانتهاكات على خلفية الحرب. ونتوقع بأن غالبية الضحايا سيكون من المتعذر حصولهم على العدالة والإنصاف مستقبلا بسبب محدودية عمليات الرصد والتحقق طبقا للآليات القانونية المعتبرة من قبل المؤسسات القضائية.

مع تقديرنا للجهود التي تقوم بها اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان ووزارة حقوق الإنسان والمنظمات الأممية والدولية والوطنية لحماية الطفولة من الجرائم والانتهاكات فإن معدلات العنف في تزايد مستمر والإفلات من العقاب لا يزال هو الأعلى، فغالبية ما يتم الإفصاح عنها من تقارير حقوقية محلية لا يتجاوز كثير منها عمليات رصد انتهاك القانون الدولي وكثير منها تفتقر لمعايير التحقق والتثبت طبقا لآليات الأمم المتحدة وفي ذات الوقت لا توازيها ملاحقة قضائية للمتهمين وحماية قانونية لتمكين الضحايا من العدالة والإنصاف.

إن ملشنة مؤسسات القضاء والأمن جعلها تابعة بصورة مباشرة للمليشيات المسلحة وبما أن تلكم المليشيات هي المنتهك الأكبر لحقوق الطفل فقد سعت وتسعى إلى تعطيل أي بوادر بالإمكان أن يترتب عليها إنصاف الضحايا.

إن البيروقراطية والشروط التعجيزية التي توضع أمام المنظمات الوطنية ومنها المنظمات الحامية للطفل من قبل منتسبي بعض الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية الداعمة جعل الكثير من المنظمات اليمنية الحامية للطفل عاجزة عن القيام بواجباتها وممارسة دورها في حماية الطفل وهذا ساهم بصورة مباشرة في ضياع حقوق الطفل وإفلات المجرمين من العقاب حيث من المفترض أن تقوم المؤسسات الوطنية بالدور الأساسي في توفير الدعم القانوني والمناصرة والتوعية.

لقد دأب أطراف النزاع إلى استخدام التقارير الحقوقية سلاحاً لضرب خصومهم الأمر الذي حول الجرائم والانتهاكات الماسة بحقوق الطفل إلى مجرد أرقام وتقديرات في التقارير الحقوقية والإعلامية

مقابل عجز وغياب مخزي فيما يخص التدخلات الحمائية للطفل وعلى رأسها الدعم القانوني والعون القضائي اللازم للحد من إفلات المجرمين من العقاب.

تضاعفت اعداد المشردين والنازحين بشكل قياسي وغير مسبوق يتجاوز اربعة ملايين يمني غالبيتهم العظمى اطفال ونساء.

إن ضعف أو عدم حصول الكثير من النازحين والاسر المضيفة على المساعدات الإنسانية الطارئة تسبب في زيادة معاناة الأطفال أكثر من غيرهم وخاصة في محافظة مأرب والحديدة وتعز وحجة.

تعد محافظة الحديدة تليها تعز الاكثر تضررا من الألغام الفردية التي تنفرد جماعة الحوثي بزراعتها دون خرائط وبعبوات ذات صنع محلي وعبوات مموهة في شكل العاب اطفال او حجارة وجذوع أشجار يصعب التعامل معها وتفكيكها.

إن زراعة الألغام الفردية جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية مخالفة لكافة الاتفاقات والمواثيق الدولية ذات الصلة ومع ذلك لازالت جماعة الحوثي تمارسها على نطاق واسع وقد باتت مساحات شاسعة في محافظات الحديدة وتعز ومأرب والجوف وشبوة وحجة وصعدة وغيرها ملوثة بتلك الألغام ولازالت تحصد الأرواح وتخلف قتلى ومصابين بشكل شبه يومي.

تتوقع منظمة سياج بأن الانفجارات الكارثية للألغام والأفخاخ سوف تستمر في حصد أرواح وأطراف المدنيين وعلى رأسهم الاطفال لما بين ثلاثين إلى خمسين عاما قادمة بعد توقف النزاع الحالي ما لم تكن هناك جهود وطنية ودولية كثيفة ومركزة لتطهير اليمن منها.

تشير تقديرات منظمة سياج إلى زيادات غير مسبوقة في معدلات العنف الجنسي بمختلف أشكاله ضد الأطفال في اليمن بسبب الحرب والفقر والنزوح وغياب أو توقف مؤسسات القضاء والأمن وانعدام آليات حماية ورعاية وتأهيل الطفل.

يتعرض الأطفال للاعتداءات الجنسية في المنازل ومن قبل المحارم والاقارب والمحيطين بهم.

كما تمثل معسكرات التجنيد وجبهات القتال التي يساق إليها الأطفال والمراهقون بيئات خصبة للاستغلال الجنسي للأطفال الجنود.

السكوت وعدم الإفصاح خوفا من العار والفضيحة الأمر الذي يمكن غالبية مرتكبي العنف الجنسي ضد الاطفال من الإفلات من العقاب.

تواجه المنظمات الوطنية المعنية بحماية حقوق الطفل صعوبات عديدة تقيدها وتجعل قدرتها على القيام بواجبها محدودة للغاية أو شبه منعدمة ومن أهم تلك التحديات المخاطر الأمنية على حياة وسلامة موظفيها ومتطوعيها وكذا صعوبة الحصول على التمويل وتجديد التراخيص وغيرها من التحديات والمخاطر الأمر الذي يسهم بشكل مباشر في تعزيز البيئة المعادية للطفولة.

أصبح التعليم في اليمن بيئة منتهكة لحقوق الطفل بشكل فج وغير مسبوق حيث أصبحت المدارس اماكن لتجنيد الأطفال وتحشيدهم طائفيا ومذهبيا وبث ثقافة العنف والعدوانية والكراهية في عقولهم تحت مسميات الجهاد والاستشهاد والوطنية وغيرها.

فقد شهد العام الحالي حشد أكثر من نصف مليون طفل في مخيمات صيفية لجماعة أنصار الله الحوثيين كوسيلة للتجنيد الفكري والثقافي والتهيئة لإلحاق اعداد كثيرة من منتسبي تلكم المخيمات الصيفية التي أقامها الحوثيون في مناطق شمال وغرب ووسط اليمن ذات الكثافة السكانية الاعلى.

إن سيطرة المليشيات المسلحة على محافظات البلاد ذات الكثافة السكانية الأعلى مكنها من بث أفكارها وبسط نفوذها وملشنة وتعطيل مؤسسات حماية الطفل الحكومية وغير الحكومية وعلى رأسها مؤسسات الأمن والقضاء وعسكرة المجتمع المدني.

كل ذلك التجريف وغيره الذي للبيئة المفترض بها حماية حقوق الطفل خدم المليشيات المسلحة في مختلف مناطق البلاد وأضعف الحكومة الشرعية سيكون له نتائج كارثية لعقود قادمة ما لم تكن هناك تدخلات حقيقية وجادة لمعالجة آثارها خصوصاً في مجال التعليم والعدالة الجنائية بما يحقق تعويض وإنصاف الضحايا من كل من ارتكب جرائم وانتهاكات بحقهم.

إن ارتفاع المخاطر الكبيرة التي تواجه المدافعين عن حقوق الطفل تسببت جميعها في انحسار بل وتوقف آليات الحماية المباشرة للطفل الضحية مما ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات العنف ضد الأطفال.

وهذا ستكون له آثار اقتصادية وأمنية واجتماعية وفكرية لن يتوقف ضررها على اليمن واليمنيين ولكنه سيطال دول المحيط العربي وفي مقدمتها دول الخليج.

إن انعدام العدالة للاطفال الضحايا اليوم لن يكون اقل كارثية وضررا في المستقبل من أضرار الإصابات الجسدية فالاضرار النفسية والاجتماعية التي سيحملها الأطفال معهم إلى مستقبلهم المظلم تماما كما سيحملون الإعاقات والأطراف المبتورة والندوب الجسدية بل وسيكون الضرر النفسي الناتج عن الجرائم والانتهاكات الجنسية أشد خطراً.

إن فقد أكثر من ثلاثة ملايين طفل لحقهم في التعليم - العدد في تزايد مستمر بسبب استمرار الحرب- نتيجة تحويل المدارس إلى ثكنات عسكرية وتلغيمها وتفخيخها بالمتفجرات و قصفها بالطيران وتفخيخ المناهج الدراسية والأنشطة الثقافية بتعاليم ذات طابع طائفي ومذهبي وسلالي معادي للروح الوطنية ومناهض للسلام والتعايش يعد انتهاكاً صارخاً ماساً بالطفولة وتهديداً للسلم والتعايش والتنمية ليس في اليمن وحدها وإنما في اليمن ومحيطها الإقليمي والمصالح الدولية كون الأطفال الذين تم حرمانهم من حقهم في التعليم وتوجيههم إلى ثقافة الموت والقتل سيكون الكثير منهم مهيئون ليكونوا جزاء من أي جماعات إرهابية أو منظمات للجريمة.

أن ذلك كله سوف ينتج جيلا مشوها ما بين جاهل أو مشوه الفكر والانتماء الوطني وذلك كله سوف يساهم بشكل كبير في استمرار الصراع والتخلف لأن هذا الجيل سيكون غير قادر على الإسهام في التنمية وسيكون الكثير منهم عبارة عن قنابل بشرية لديها الاستعداد والتأهيل الكافي للانضمام لاي جماعات ومليشيات وتنظيمات ارهابية تهدد السلم الوطني والإقليمي.

التوصيات:

- إيجاد محكمة ونيابة متخصصة للنظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفي مقدمتها الانتهاكات والجرائم بحق الأطفال.
- تعزيز الجهود التي تقوم بها اللجنة الوطنية في التحقيق والتثبت وإعداد ملفات قانونية موثقة يمكن الاستناد إليها فعليا في ملاحقة المجرمين حاضراً ومستقبلا.
- دعم وتأهيل منظمات محلية مستقلة متخصصة تقوم بالرصد والتوثيق وفق الآليات المعتبرة قضائياً وتكون شريكاً ومسانداً ومكملاً لجهود اللجنة الوطنية.
- توفير الدراسات والتقارير الحقوقية المعمقة والأفلام الوثائقية والفعاليات الحقوقية داخل وخارج اليمن لإيصال صوت المقهورين من الأطفال وغيرهم من المدنيين بشكل صحيح ومكثف ومؤثر.
- تعزيز الشراكة والتكامل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز وحماية حقوق الطفل وفي مقدمة المؤسسات الحكومية وزارات حقوق الإنسان والشئون الاجتماعية والتعاون الدولي والداخلية التربية والتعليم وغيرها من الجهات والهيئات ذات الصلة.
- نوصي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بمراجعة شروطها فيما يخص حصول المنظمات الوطنية على تراخيص مزاولة العمل أو تجديدها وفي المقابل تعزيز الشراكة والتعاون مع المنظمات.
- نوصي وزارة حقوق الإنسان زيادة وتركيز جهودها في التشبيك والتعاون بما يحقق دعم جهود وبرامج وأنشطة المنظمات المحلية من قبل الداعمين لزيادة الجهود في حماية حقوق الإنسان وخاصة الفئات الضعيفة والاضعف.

شاكرين حسن استماعكم